

دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام: دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الפלستينية

محمد رفيق علي الوادية، أ.د. سالم عبد الله حلس

Corresponding Author: E-mail:

ARTICLE INFO

Received: 18 July
Accepted: 15 Oct
Volume: 1
Issue: 3

KEYWORDS

الرقابة الداخلية، المخزون السلعي، المال العام

ABSTRACT

يهدف هذه البحث إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التطبيقي الذي يقوم على أساس جمع البيانات عن الظاهرة وتفسيرها. وتم التركيز على استطلاع آراء 50 موظف من العاملين في حقل الرقابة الداخلية والعاملين في مخازن وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة باعتبارهم الفئة المستهدفة في عينة البحث وذلك من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من العاملين في هذا المجال وكذلك من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض تم توزيعها في عام 2015م، حيث تم توزيع 50 استبانة وكانت نسبة الاسترداد 86% من إجمالي ما تم توزيعه. وأهم النتائج التي توصل اليه البحث هي وجود رقابة داخلية فعالة على المخزون السلعي تساعد في المحافظة على المال العام في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، وتوصل البحث إلى أن الرقابة الداخلية تطبق الدورة المستندية وتطبق القواعد والإجراءات المالية السليمة للرقابة على المخزون السلعي، وأظهرت كذلك عدم وجود معوقات بدرجة كبيرة تعيق عمل الرقابة الداخلية مع توضيح بعض المعوقات الموجودة التي يجب التخلص منها وتم وضع الحلول لها. وتم وضع جملة من التوصيات كان أهمها هو الاستعانة بوحدة الرقابة الداخلية بشكل فعال عند أعداد الاحتياجات السنوية، والاهتمام بشكل أكثر بالرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا وتوفير احتياجاتها التي تعينها على أداء عملها على أكمل وجه، وكذلك تفعيل نظام الحوافز المعنوية والمادية، وزيادة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة.

The Impact of Internal Control on Inventory in the Protection of the Public Funds

Abstract:

This research aims to identify the impact of internal control on inventory in the protection of the public funds in the Palestinian Health Ministry in Gaza Strip, and it has been relying on descriptive and analytical approach which is based on data collection about the phenomenon and its interpretation. The focus was on the solicit the views of workers in the internal control field and working in the Palestinian Ministry of Health stores in Gaza Strip as the target group in the study sample, through personal interviews with a number of workers in this field, and a questionnaire designed specifically for this purpose. As the use of studies, researches, reports, books and personal interviews to make sure of the researchs results. The most important results of this research is foundation of effective internal control on inventory and help in the preserving of the public money in the Palestinian Health Ministry in Gaza Strip, and the research found that internal controls applied documentary cycle and apply financial rules and proper procedures for the control of inventory, and also showed the existence lack of impediments to significantly hamper the work of the internal control with surrounding some of the existing obstacles that must be disposed of solutions have been developed. A number of recommendations have been put, the most important is the use of internal control unit effectively when preparing annual requirement, and pay more attention to internal control by senior management and the provision of their requirements that will help it to perform its work to the fullest, as well as the activation of moral and material incentives system, and increase interest in the development the skills of workers, and the need to take advantage of he modern technologies.

Keywords: Internal Control, Inventory, Public Funds

المقدمة

ان ما يعيشه العالم في الوقت الحالي من ندرة الموارد المتنوعة يدفعنا للمحافظة على ما يمتلكه من موجودات ما أمكن، فمنذ القدم حيث قصة سيدنا يوسف عليه السلام: قال تعالى: " قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْم " (قرآن كريم، سورة يوسف: الآية 55)،

فقد اهتم العالم كله بالمحافظة على ما يمتلكه من مخزون في شتى أنواعه حتى يتمكن من البقاء والاستمرار في الانتاج وتقديم الخدمات وتحقيق النفع وعدم مواجهة المشاكل المترتبة على نفاذ الموارد الموجودة. والمخزون السلعي بند لا يمكن الاستغناء عنه في أي مؤسسة من مؤسسات القطاع العام او الخاص، فهو عنصر أساسي ضمن عناصر الأصول التي يتم الاحتفاظ بها لحين الطلب والحاجة إليها للاستخدام وتحقيق المنفعة، ويتكون المخزون السلعي في مؤسسات القطاع العام من مواد مستهلكة وعهد ثابتة وهو يمكن هذه المؤسسات من العمل وتقديم خدماتها للمواطنين.

والرقابة الداخلية للمخزون تعتبر وظيفة إدارية تسعى للتخطيط للمخزون بهدف تنظيم حركته والمحافظة عليه وضبط تدفق المواد من وإلى المخازن بالكمية المناسبة والوقت المناسب دون نقص او تأخير، وتسعى الرقابة على المخزون إلى تطبيق الخطط الموضوعية والتحقق من الإجراءات المتبعة في جميع المراحل منذ دخول المخزون حتى خروجه والتأكد من أن الإجراءات الفعلية هي الإجراءات المخطط لها، واكتشاف القصور ومعرفة الأخطاء والانحرافات والتجاوزات المرتكبة أثناء الإنجاز، ومن ثم العمل على تحديد أسبابها ووضع الحلول لتفاديها مستقبلاً، وتتم عملية الرقابة على المخزون من خلال عمليات الفحص والتفتيش والمتابعة المستمرة، وجمع المعلومات لقياس وتدقيق جميع العمليات التخزينية بأوقات مختلفة، للتأكد من وجود الكميات المطلوبة حسب الخطط الموضوعية، والتدقيق على استلام وصرف المواد من وإلى المخازن، والتأكد من صلاحيتها، ومن سلامة إجراءات الفحص والتفتيش عليها .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن مراقبة المخزون تشتمل على جميع الأنشطة التي تتعلق بتصميم أو اختيار الطرق والأساليب اللازمة للتأكد من سلامة التصرفات والإجراءات الخاصة بتوفير الاحتياجات المطلوبة من المواد وتخزينها والمحافظة عليها حتى وقت الحاجة إليها، وبما يتضمن استمرار الوفاء باحتياجات الجهات الطالبة بالكميات والمواصفات المطلوبة وفي المواعيد المحددة من ناحية، وحسن استخدام الأموال المستثمرة في هذه المواد من الناحية الأخرى.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن وزارة الصحة الفلسطينية هي الوزارة الأكثر أهمية ما بين الوزارات لما تقدمه من خدمات إنسانية تتعلق بحياة المواطنين لذلك كان لزوماً التعرف على أهمية المخزون السلعي وأهمية الرقابة عليه في وزارة الصحة الفلسطينية، الأمر الذي يعود بالفائدة والنفع على جميع الأطراف العامل في رقابة وإدارة المخازن وكذلك على أمناء المستودعات في المؤسسات الحكومية المتنوعة وخصوصاً وزارة الصحة الفلسطينية، وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

مشكلة البحث :

تعتبر وزارة الصحة الفلسطينية القطاع الأهم في المؤسسات الحكومية فهي تقدم خدماتها من خلال المستشفيات والعيادات الفرعية المنتشرة في مناطق متفرقة في قطاع غزة، لذلك يجب أن يتوفر لها كل الإمكانيات التي تعينها على تقديم خدماتها، وهذا يتطلب حجم كبير من المخزون لمواجهة الطلب المستمر على الأدوية ومستلزمات العلاج واصناف المخزون المتعددة. كل ذلك يؤكد على الدور المهم للرقابة الداخلية على المخزون والمخازن لمراقبة الحجم الكبير والضخم من الموارد التي يتم الحصول عليها وضبط حركتها منذ الحصول عليها وحتى صرفها عند الحاجة حسب الأسس والقواعد السليمة.

مما سبق تظهر مشكلة الدراسة الأساسية في محاولة التعرف على ما إذا كان هناك رقابة داخلية فعالة على المخزون والمخازن الخاصة بوزارة الصحة تقوم بدورها على أكمل وجه وتطبق السياسات والإجراءات السليمة خلال عملها أم لا. ومن هنا يمكن تلخيص وصياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالي:

- ما مدى تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلعي ؟
- ما مدى تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي؟
- ما هي أوجه قصور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي؟

فرضيات البحث :

في ضوء مشكلة الدراسة، تم تحديد الفرضيات التالية والتي تم إختبارها في هذا البحث:

- لا يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون.
- لا يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي.
- لا توجد أوجه قصور جوهرية للرقابة الداخلية على المخزون السلعي.
- يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي.

متغيرات البحث:

- المتغير التابع: المحافظة على المال العام.
- المتغير المستقل: الرقابة الداخلية على المخزون السلعي وينقسم إلى ما يلي:
- الدورة المستندية للمخزون السلعي.
- أسس وقواعد وإجراءات عمل المخازن.
- أوجه قصور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي.

أهداف البحث:

يهدف البحث أساساً إلى التعرف على مدى فعالية الرقابة الداخلية على المخزون ومدى الالتزام بالدورة المستندية المخزنية ومدى تنفيذ القواعد والإجراءات والسياسات حسب ما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية، والتعرف على أوجه قصور الرقابة الداخلية على المخزون وتحديد نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على المحافظة على المال العام وتؤدي إلى النقص الحاد في المخزون الخاص بوزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، ويمكن صياغة أهم الأهداف المنشودة من هذه الدراسة كالتالي:

- الوقوف على طبيعة الدورة المستندية المستخدمة في التعامل مع المخزون.
- الوقوف على واقع بيئة الرقابة الداخلية في وزارة الصحة الفلسطينية في غزة.
- التعرف على طرق المحافظة على المال العام.
- التعرف على القواعد والإجراءات السليمة الواجب اتباعها للمحافظة على المخزون السلعي.
- بيان أوجه قصور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي.
- توضيح دور أمناء المخازن في تنفيذ القواعد والإجراءات والسياسات حسب ما هو منصوص.
- تقديم التوصيات والإقتراحات التي قد تساعد المهتمين بموضوع الدراسة.

أهمية البحث :

تتبع أهمية هذا البحث من أن استخدام إجراءات وسياسات عمل واضحة ومحددة خاصة بعمل أمناء المخازن يعتبر شرطاً ضرورياً، وعاملاً رئيسياً لتساعد الرقابة الداخلية للقيام بواجبها وأداء عملها الرقابي لمتابعة هذا المجال وهذا من العوامل التي تؤثر في المحافظة على المال العام، وبالتالي تقديم المستوى الأفضل من الخدمات التي نطمح إليها، وتوضيح الدور الفاعل الذي تقوم به الرقابة الداخلية في وزارة الصحة تحقيقاً للأهداف والسياسات العليا.

الدراسات السابقة:

من خلال المسح الإلكتروني والمكتبي للدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بالشكل المباشر أو غير المباشر فقد استطعت الاستدلال على بعض الدراسات التي يمكنها أن تقدم نموذج جيد للرقابة الداخلية على المخزون السلعي، كما أن هذه الدراسات التي وجدتها ركزت على تقييم فاعلية الرقابة الداخلية وعلى أهمية المخزون السلعي والرقابة الفعالة عليه، وأهمية المحافظة على المال العام من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، حيث تم استعراض أهم ما خلصت إليه هذه الدراسات بالترتيب حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

دراسة (العبادي، 2014) بعنوان "دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ضوابط نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بضبط الإنفاق الحكومي، وكذلك التعرف على مفاهيم وأنواع وعناصر نظام الرقابة الداخلية، وتحديد مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدات الحكومية الأردنية . وقد

أجريت هذه الدراسة على الوحدات الحكومية في محافظة جرش في الأردن وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة هو وجود دور كبير لانتقاء وتدريب الموظفين الماليين في ضبط الإنفاق الحكومي، وضعف تدريب الموظفين الماليين في الوحدات الحكومية، ووجود تأثير ضعيف بنسبة 13% للضوابط الرقابة في ضبط الإنفاق الحكومي يرجع الى الفترات المتعلقة باجتهد الموظفين. وكان من أهم ما أوصت به هذه الدراسة هو إيلاء ضوابط الرقابة الداخلية العناية الكافية من أجل ضبط الإنفاق الحكوم والحد من الهدر المالي، وعقد دورات وورش تدريبية للموظفين الماليين على منظومة القيم والنزاهة والتشريعات المالية، تحديد صلاحيات ومرجعيات الإنفاق الحكومي.

دراسة (ابوكميل، 2014) بعنوان "تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية من خلال تقييم النظام المحاسبي، وتقييم نظام المراجعة الداخلية، وإظهار نقاط القوة والضعف في نظم الرقابة الداخلية المتبعة في الوزارات الحكومية في قطاع غزة في فلسطين، وقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على 100 موظف من موظفي وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة ذوي العلاقة بالرقابة الداخلي من مراقبين وغيرهم. وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه يوجد نظام محاسبي جيد ويتوفر لوائح وقرارات للأعمال، ولكن لا يوجد تطوير للنظام المحاسبي المطبق، وأكدت على وجود نظام رقابي واضح ومكتوب، وضعف إجراءات الرقابة المالية المطبقة، وعدم وجود أدلة وبرامج عمل رقابية. وقد كانت من أهم ما أوصت به هذه الدراسة ضرورة تطوير النظام المحاسبي وتقييمه بشكل مستمر للتحقق من قدرته على تقديم بيانات صحيحة ووفائية لنشاط الجهات المشمولة بالرقابة، وتطوير القوانين والتشريعات التي تضبط العمل الرقابي، الاسترشاد بالقواعد الرقابية المعدة من قبل المنظمات الدولية للرقابة المالية، تطوير نظام المراجعة الداخلية لأهميته القصوى في تفعيل دور الرقابة الداخلية، وضوح الأنظمة والسياسات الرقابية والعمل على تطويرها، وضع برامج تدريبية بشكل دوري ومنتظم للعاملين في إدارات الرقابة الداخلية، اشراك العاملين في الرقابة الداخلية في مراجعة الموازنات بعد اعدادها، تطوير برامج عمل رقابية.

دراسة (عياش، 2014) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي":

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وتقييم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لوضع الإطار النظري للدراسة، كما تم اجراء دراسة ميدانية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم خلالها جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على شركات الاتصالات اليمنية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تمتع شركات الاتصالات اليمنية بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة، وأكدت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي، وإن وجود عناصر رقابة داخلية جيدة يؤدي بالضرورة الى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية التي تساعد الإدارة على ترشيد ودعم قراراتها. وقدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها: استمرار عملية التحديث والتطوير لهيكل الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية، والالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية في شركات الاتصالات اليمنية وتحديث تلك السياسات والإجراءات.

دراسة (Filipiak, 2012) بعنوان "الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المحلية البولندية":

هدفت هذه الدراسة الى عرض مشاكل محددة في مجال عمل الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المحلية في بولندا، وأشارت الى نتائج الأبحاث التجريبية في مجال عمل الإجراءات الإلزامية في تشغيل الرقابة الداخلية في هذه الوحدات، وكان من ابرز نتائج هذه الدراسة إعطاء الأهمية الملائمة لوحدة الخزينة، الرقابة الداخلية مهمة تأكيد تنفيذ السياسات والإجراءات، قوة الرقابة الداخلية تؤثر بدرجة كبيرة في تقليل مشاكل الهدر التي قد تحدث. وتوصلت هذه الدراسة الى أهمية التوعية المستمرة بالرقابة الداخلية لجميع العاملين، وأهمية تنمية الأساليب الرقابية المستخدمة، وكذلك ضرورة توفير مقومات عمل الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ليتمكنها من القيام بدورها بشكل أكثر فاعلية.

التعليق على الدراسات السابقة :

استعرض الباحث في هذه الدراسة (8) دراسات سابقة، وقد أجريت هذه الدراسات خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2014، وقد استخدمت معظم هذه الدراسات المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم إجراء هذه الدراسات في أماكن عديدة بداية من الأردن واليمن وبولندا وانتهاً بفلسطين في قطاع غزة، وتناولت هذه الدراسات الرقابة الداخلية من عدة جوانب بدايةً دورها في ضبط الانفاق الحكومي، ومن ثم الرقابة الداخلية في الجامعات وأثرها على ترشيد المال العام، وكذلك تقييم فاعليتها في الوزارات الحكومية، ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: جاءت هذه الدراسة لتغطي الفجوة البحثية من جانب أثر الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام بالتركيز على وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة وذلك من خلال الاهتمام بدراسة واقع الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في وزارة الصحة، ومدى تنفيذ السياسات والقواعد والإجراءات القانونية المنصوص عليها، وطرق المحافظة على المال العام، والتعرف على ماهية دور أمناء المخازن في تنفيذ القواعد والإجراءات والسياسات المعتمدة والمنصوص عليها

أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كلفياً وكمياً، كما لا يكتفي في هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع. وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات هما:

1. المصادر الثانوية: والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وكذلك البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانة لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث لتحليلها واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، وتم استخدام المقابلات الشخصية كأداة ثانوية للحصول على البيانات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع موظفي الإدارة العامة للرقابة الداخلية، وموظفي المشتريات، وموظفي دوائر المخازن في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة. حيث تم التركيز على استطلاع آراء 50 موظف من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض تم توزيعها في عام 2015م، حيث تم توزيع 50 استبانة وكانت نسبة الاسترداد 86% من إجمالي ما تم توزيعه.

محددات الدراسة :

اقتصرت الدراسة على وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة وما يتبعها من عيادات مركزية تحتوي على مخازن فرعية، وتم استثناء منطقة الضفة الغربية من الدراسة وذلك لصعوبة الوصول إلى مناطقها بسبب عزلها بالكامل عن مناطق قطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. مما يعني أن الدراسة تشمل كافة مخازن وزارة الصحة الرئيسية والفرعية في قطاع غزة خلال العام 2015م.

أداة الدراسة:

أولاً: الاستبانة:

تم إعداد استبانة أولية عرضت على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات، وتم تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب رأي المشرف، ثم تم عرضها على مجموعة من المحكمين وقاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد بالتعديل والحذف لما لزم. تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة. وتكونت الاستبانة من ثلاث أجزاء رئيسية كالتالي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وهو مكون من 4 فقرات.

الجزء الثاني: يتحدث عن دور الرقابة الداخلية على المخزون في المحافظة على المال العام وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: أسئلة تتعلق بمدى تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون، وهو مكون من 12 فقرة.

المحور الثاني: أسئلة تتعلق بمدى تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي وهو مكون من 18 فقرة.
المحور الثالث: أسئلة تتعلق بمعوقات الرقابة على المخزون التي تعيقها عن القيام بدورها ويتكون من 19 فقرة.
المحور الرابع: أسئلة تتعلق بمظاهر المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي ويتكون من 12 فقرة.
وكانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث تم إعطاء الدرجة 5 للإجابة موافق بشدة، والدرجة 1 للإجابة غير موافق بشدة.

ثانياً: المقابلات الشخصية:

تم إعداد قائمة بالأسئلة والغرض منها الحصول على بيانات ومعلومات عن الدراسة وتم الاستفادة من المقابلات في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، والتعرف على الأنظمة المعمول بها، ويوضح الملحق رقم (3) قائمة بهذه الأسئلة للمقابلات التي أجريت، وحيث أجريت هذه المقابلات مع مدراء دوائر واقسام الرقابة الإدارية والمالية والفنية، وكذلك مع مسؤولي المخازن والمحاسبين العاملين في هذا المجال، واعتبرت المقابلات أداة ثانوية مساندة للأداة الرئيسية وهي الاستبانة.

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس ما أعدت لقياسه، وكذلك أن تشمل الاستبانة كل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

صدق فقرات الاستبانة :

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين:

الأولى: الصدق الظاهر للأداة (رأي المحكمين): حيث تم عرض الاستبانة بصورته الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء وقد تألفت من 5 محكمين، 4 منهم أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية و1 من جامعة الأقصى. ويوضح الملحق رقم (4) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم الاستبانة، واستناداً الى الملاحظات والتوجيهات التي ابداهها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين.

الثانية: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. يوضح جدول رقم (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال " يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلعي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (12)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلعي"

م	فقرات المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	توجد دورة مستندية للمخزون تمكن من تسجيل العمليات بكفاءة عالية.	0.000	*693.
2.	الدورة المستندية الموجودة متكاملة وتحقق الرقابة على العمليات المالية.	0.000	*693.
3.	تتميز الدورة المستندية بسهولة الفهم والتطبيق.	0.000	*679.

0.000

4. أهداف الدورة المستندية المطبقة واضحة. *659 0.000
5. يتم تقييم الدورة المستندية الحالية باستمرار..*692
6. يتم تعديل الدورة المستندية الحالية بما يتلاءم مع المستجدات وبما يحقق مصلحة العمل. *437
7. يتم الاهتمام بإجراءات الدورة المستندية (إجراءات استلام وتسليم المعاملات المخزنية بشكل سليم وموثق).
8. يمكن الحصول على تقارير مستمرة للمواد والأصناف داخل المخازن. *745 0.000
9. يمكن الحصول على تقرير بطاقة مراقبة الأصناف بدقة عند الطلب. *662 0.000
10. يمكن تحديد نقطة إعادة الطلب لأي صنف من الأصناف بسهولة. *643
11. يمكن تحديد الحد الأدنى لجميع الأصناف الموجودة في المخازن بسهولة. *675 0.000
12. يمكن تحديد الحد الأعلى لجميع الأصناف الموجودة في المخازن بسهولة. *582 0.000

*الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$

يوضح جدول رقم (13) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال " يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $a \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (13)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي"

م	فقرات المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	توجد إجراءات سليمة يتم اتباعها من الجهة الطالبة للحصول على ما تحتاجه.	0.593*	0.000
2.	ترسل الجهات الطالبة طلب الاحتياج للجهة المختصة لفحصه.	0.410*	0.000
3.	تقوم الجهة المختصة بفحص مدى ضرورة الطلب والحاجة اليه.	0.573*	0.000
4.	يتم فحص الأصناف الموردة من قبل لجنة مختصة قبل إدخالها للمخزن.	0.741*	0.000
5.	يتم تسجيل المخزون في بطاقات الصنف لدى المخازن بانتظام.	0.542*	0.000
6.	يتم تسجيل العهد المستخدمة في بطاقات العهدة بانتظام.	0.559*	0.000
7.	يتم الصرف للأصناف ذات الاستخدام المستمر وفق خطة صرف دورية.	0.501*	0.000

8. توجد رقابة ميدانية على أداء العاملين وفق الإجراءات المحددة في اللوائح المنظمة للعمل. *0.495 0.000
9. تقوم لجنة مراقبة المخزون بإجراء فحص دوري لمطابقة الرصيد المسجل في البطاقات بالرصيد الفعلي في المخازن. *0.491 0.000
10. يتم حصر الأصناف الراكدة والمكدسة دورياً وتتخذ الإجراءات النظامية فيها. *0.596 0.000
11. يتم اتخاذ الإجراءات النظامية حيال الأصناف المرجعة بناءً على توصيات لجنة فحص مختصة. *0.743 0.000
12. يتم إجراء الجرد بشكل دوري بانتظام سنوياً. *0.532 0.000
13. يتم جرد العهد الشخصية والعامة بين الحين والآخر. *0.660 0.000
14. عند اكتشاف حالات الفقد والتلف يتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحققها. *0.568 0.000
15. تتوفر وسائل الأمن والسلامة في المخازن. *0.577 0.000
16. يتم تحديد قيد الأصناف المستديمة في السجلات الخاصة بها بشكل منفصل عن الأصناف ذات الطبيعة المستهلكة. *0.569 0.000
17. يتم الاستعانة بوحدة الرقابة الداخلية عند دراسة الاحتياجات السنوية. *0.641 0.000
18. تطبق مستويات المخزون (الحد الأدنى، حد الطلب، الحد الأعلى) بشكل سليم لجميع الأصناف. *0.641 0.000

*الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$

يوضح جدول رقم (14) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال " لا توجد معيقات للرقابة الداخلية على المخزون " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $a \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (14)

م	فقرات المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يوجد اهتمام كافي بالرقابة على المخزون من قبل المستويات الإدارية العليا.	*0.697	0.000
2.	يتوفر عدد كافي من العاملين في المخازن بما يحقق الأهداف المرجوة.	*0.381	0.000
3.	تتوفر إمكانيات كافية للرقابة والمتابعة على مفردات المخزون.	*0.756	0.000
4.	تتوفر نظم إدارية ومحاسبية تمكن من الرقابة الجيدة على المخزون.	*0.685	0.000
5.	مواقع المخازن مناسبة لأداء العمل والرقابة عليه.	*0.700	0.000
6.	يتم تعيين أشخاص مؤهلين في مجال الرقابة الداخلية.	*0.724	0.000

7. يتم تعيين أشخاص مؤهلين في مجال المخازن. *0.743 0.000
8. توفر الحوافز المعنوية والمادية في مجال الرقابة على المخزون. *0.493 0.000
9. توفر ثقافة الرقابة لدى العاملين في المخازن. *0.702 0.000
10. لا يتعارض مفهوم الرقابة مع مصالح بعض العاملين. *0.513 0.000
11. يتوفر أشخاص مدربين على استخدام التقنيات الحديثة. *0.594 0.000
12. يوجد برنامج الكتروني يساهم في زيادة كفاءة الرقابة الداخلية. *0.754 0.000
13. يتميز البرنامج الالكتروني بسهولة الفهم والتطبيق. *0.824 0.000
14. أهداف البرنامج الالكتروني المطبق واضحة. *0.674 0.000
15. يوجد أنظمة مالية وإدارية تساهم في تحقيق رقابة داخلية جيدة. *0.743 0.000
16. يتوفر في الأنظمة المالية والإدارية القدرة على ضبط المعاملات. *0.703 0.000
17. يساعد النظام المستخدم في تحديد الكميات الموجودة في الرصيد الحالي من حيث العدد والقيمة. *0.432 0.000
18. يساعد النظام المستخدم في حصر الأصناف الراكدة والمكدسة. *0.650 0.000
19. يساعد النظام المستخدم في تحديد الكميات المطلوب شرائها من كل صنف في الوقت المناسب. *0.488 0.000

*الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$

يوضح جدول رقم (15) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال "يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $a \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (15)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي "

م	فقرات المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يتم شراء أصناف بكميات تتناسب الاحتياج الفعلي لجميع الدوائر والاقسام.	*0.641 0.000	
2.	لا يوجد أصناف زائدة عن حاجة الأقسام والدوائر.	*0.686 0.000	
3.	توجد آلية متبعة لدى إدارة المخازن لفحص الراكد والمكدس من الأصناف باستمرار.	*0.708 0.000	
4.	يتم التخلص من الأصناف الراكدة والتي تم الاستغناء عنها بالطرق النظامية.	*0.567 0.000	
5.	يتم تخزين الأصناف بصورة تتلاءم مع نظام تصميم المخزن.	*0.736 0.000	

6. توجد مراقبة فعالة لعهد الإدارات والأقسام والأشخاص بحيث تحد من فقدانها أو تلفها. *0.558 0.000
7. يتم إرجاع بعض الأصناف التي يتم الاستغناء عنها الى المخازن. *0.746 0.000
8. لا يتم شراء أصناف جديدة بالرغم من توفر مثيلاتها بغرض التجديد فقط. *0.522 0.000
9. يتم المحافظة على الأصناف في المخازن من عوامل التلف والتلاعب خلال فترة التخزين. *0.805 0.000
10. تشارك إدارة المخازن الجهات الأخرى ذات الاختصاص في دراسة الاحتياجات لجميع الدوائر والاقسام بغرض تقدير الاحتياج الفعلي من كل صنف. *0.725 0.000
11. يتم تحديد مسؤولية تلف او فقدان الصنف ومحاسبة المسئول عن ذلك وفقاً للأنظمة والقوانين. *0.812 0.000
12. توجد وسائل الإنذار بالحريق لمواجهة تلف الأصناف في المخزن خلال فترة التخزين. *0.585 0.000
- *الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$

2. الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين الجدول رقم (16) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $a \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول (16)

م	فقرات المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلعي.	*0.606	0.000
2.	يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي.	*0.868	0.000
3.	لا توجد معيقات للرقابة الداخلية على المخزون.	*0.878	0.000
4.	يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون.	*0.874	0.000

*الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$

6.7 ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال: معامل ألفا كرونباخ: تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (17)

جدول رقم (17) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1.	يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلعي.	12	0.878
2.	يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي.	18	0.672
3.	لا توجد معيقات للرقابة الداخلية على المخزون.	19	0.920
4.	يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون.	12	0.890
	جميع المجالات السابقة	61	0.914

من النتائج الموضحة في الجدور (17) يتبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.672، 0.920) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.914) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences.

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (18).

جدول (18)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلعي.	0.200
2.	يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي.	0.001
3.	لا توجد معيقات للرقابة الداخلية على المخزون.	0.200
4.	يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون.	0.200

يتبين من النتائج الموضحة في جدول رقم (18) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) ≤ 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وحيث ستم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة. وقد تم استخدام الاساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف مجتمع الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار كولمجروف - سمرنوف Kolmogorov - Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، وتم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.



4. تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة (T- Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت الى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. وقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات.

الوصف الاحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات العامة

فيما يلي عرض لمجتمع الدراسة وفق البيانات العامة:

توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (19): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية%
دبلوم	4	10
بكالوريوس	29	72.5
ماجستير فأكثر	7	17.5
المجموع	40	100

يتضح من جدول (19) أن ما نسبته 10% من مجتمع الدراسة يحملون درجة الدبلوم، وما نسبته 72.5% يحملون درجة البكالوريوس، وما نسبته 17.5% يحملون درجة الماجستير فأكثر، وبذلك يمكن القول أن غالبية مجتمع الدراسة هنا هم من حملة درجة البكالوريوس وهذا يدل على أهمية الفئة المستهدفة.

توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (20): التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية%
محاسبة	22	55
إدارة	13	32.5
اقتصاد	2	5
سكرتارية طبية، 2 هندسة	3	7.5
المجموع	40	100

يتضح من جدول (20) أن ما نسبته 55% من مجتمع الدراسة تخصصهم محاسبة، و32.5% تخصصهم إدارة، و5% تخصصهم اقتصاد، و7.5% واحد منهم تخصص سكرتارية طبية واثنان تخصص هندسة، وهنا نجد أن الغالبية تخصصهم محاسبة، وذلك بسبب العلاقة القوية ما بين الرقابة والمخازن مع تخصص المحاسبة.

توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (21): المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية%
مدراء عامون	3	7.5

رئيس قسم	18	45
رئيس شعبة	14	35
امين مخزن	2	5
اداري، 2 محاسب	3	7.5
المجموع	40	100

يتضح من جدول (20) أن ما نسبته 7.5% من مجتمع الدراسة مساهم الوظيفي مدير فما فوق، وأن مانسبته 45% مساهم الوظيفي رئيس قسم، وأن ما نسبته 35% مساهم رئيس شعبة، وأن 5% مساهم أمين مخزن، وأن 7.5% مساهم الوظيفي غير ذلك، وأن جميع هذه المسميات تعمل في مجال الرقابة الداخلية (إدارية، فنية، مالية) وفي مجال المخازن، ومن النسبة السابقة نجد أن النسب الأعلى هم رؤساء الأقسام ورؤساء الشعب وذلك لعلاقتهم المباشرة ادارياً وتنفيذياً بالرقابة على العاملين، ولقوة ارتباطهم بهذه الدراسة.

توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (22): سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 5سنوات	1	2.5
5-10سنوات	21	52.5
10-15سنة	9	22.5
15سنة فأكثر	9	22.5
المجموع	40	100

يتضح من جدول (22) أن ما نسبته 2.5% من مجتمع الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5سنوات، وأن 52.5% هي النسبة الأكبر التي تعبر عن سنوات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات، وأن ما نسبته 22.5% من 10 إلى 15 سنة، وأن 22.5% أيضاً تعبر عن سنوات الخبرة 15 سنة فأكثر.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية) اختبار T لعينة واحدة(، حيث إن هذه الاختبارات مناسبة لأن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات حول متوسط درجة الإجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة.

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: وهي أن متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت $Sig > 0.05$ فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن الدرجة المتوسطة وهي 3، أما إذا كانت $Seg < 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة

بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن الدرجة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما اذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن الدرجة المتوسطة .

وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

7.3.1 الفرضية الأولى:

"لا يتم في وزارة الصحة الفلسطينية تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون."

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما اذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت الى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (23)

جدول(23)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال

" يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلي"

م	الفقرة	المتوسط	المتوسط النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1.	توجد دورة مستندية للمخزون تمكن من تسجيل العمليات بكفاءة عالية.	1	0.000	80.50	4.0250	30.609
2.	الدورة المستندية الموجودة متكاملة وتحقق الرقابة على العمليات المالية.	6	0.000	75.00	3.7500	28.244
3.	تتميز الدورة المستندية بسهولة الفهم والتطبيق.	6	0.000	75.00	3.7500	29.331
4.	أهداف الدورة المستندية المطبقة واضحة.	9	0.000	73.00	3.6500	32.987
5.	يتم تقييم الدورة المستندية الحالية باستمرار.	11	0.000	65.00	3.2500	29.069
6.	يتم تعديل الدورة المستندية الحالية بما يتلاءم مع المستجدات وبما يحقق مصلحة العمل.	11	0.000	65.00	3.2500	23.634
7.	يتم الاهتمام بإجراءات الدورة المستندية (إجراءات استلام وتسليم المعاملات المخزنية بشكل سليم وموثق).	3	0.000	78.50	3.9250	23.703
8.	يمكن الحصول على تقارير مستمرة للمواد والأصناف داخل المخازن.	2	0.000	80.00	4.0000	27.928
9.	يمكن الحصول على تقرير بطاقة مراقبة الأصناف بدقة عند الطلب.	4	0.000	77.00	3.8500	33.104

م الفقرة المتوسط المتوسط النسبي قيمة الاختبار القيمة الاحتمالية الرتبة



24.783	72.50	3.6250	يمكن تحديد نقطة إعادة الطلب لأي صنف من الأصناف بسهولة.	10.
				10 0.000
28.164	76.00	3.8000	يمكن تحديد الحد الأدنى لجميع الأصناف الموجودة في المخازن بسهولة.	11.
				5 0.000
26.165	73.50	3.6750	يمكن تحديد الحد الأعلى لجميع الأصناف الموجودة في المخازن بسهولة.	12.
				8 0.000
			جميع فقرات المجال معاً	0.000 28.42 74.25 3.7125

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

من الجدول (23) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " توجد دورة مستندية للمخزون تمكن من تسجيل العمليات بكفاءة عالية" يساوي 4.025 أي أن المتوسط الحسابي النسبية 80.5%، قيمة الاختبار 30.609 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد عن الدرجة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يتم تقييم الدورة المستندية الحالية باستمرار" وللفقرة السادسة "يتم تعديل الدورة المستندية الحالية بما يتلاءم مع المستجدات وبما يحقق مصلحة العمل" متساوي وهو يساوي 3.25 والمتوسط الحسابي لكليهما يساوي 65%، قيمة الاختبار للفقرة الخامسة يساوي 29.069 وللفقرة السادسة يساوي 23.634 لذلك تعتبر هاتان الفقرتان دالتان احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط الاستجابة لتلك الفقرتان زادت عن الدرجة المتوسطة أيضاً وهذا يعني أن هناك موافقة عليهما.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.7125، وأن المتوسط الحسابي النسبية 74.25%، قيمة الاختبار 28.42، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون" دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن الدرجة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال حيث أنه يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون..

نتيجة الفرضية الأولى:

رفض الفرضية القائلة "لا يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون"، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون. واتفقت هذه النتيجة للفرضية البديلة مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (عياد، 2014)، ودراسة (مشمش، 2011) التي تؤكد على أهمية تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون مما يؤكد على أهمية تطبيق الدورة المستندية المتكاملة على الرقابة على المخزون.

الفرضية الثانية:

"لا يتم في وزارة الصحة الفلسطينية تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (24).

جدول (24)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال

"يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي"

م	الفرقة	المتوسط	المتوسط النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1.	24.550	0.000	10	توجد إجراءات سليمة يتم اتباعها من الجهة الطالبة للحصول على ما تحتاجه.	3.8000	76
2.				ترسل الجهات الطالبة طلب الاحتياج للجهة المختصة لفحصه.	4.0500	81
3.				تقوم الجهة المختصة بفحص مدى ضرورة الطلب والحاجة اليه.	3.9250	78.5
4.	0.000	4		يتم فحص الأصناف الموردة من قبل لجنة مختصة قبل إدخالها للمخزن.	4.0250	80.5
5.				يتم تسجيل المخزون في بطاقات الصنف لدى المخازن بانتظام.	4.3250	86.5
6.				يتم تسجيل العهد المستخدمة في بطاقات العهدة بانتظام.	4.3250	86.5
7.	0.000	7		يتم الصرف للأصناف ذات الاستخدام المستمر وفق خطة صرف دورية.	3.9750	79.5
8.	70.5	19.816	0.000	14	توجد رقابة ميدانية على أداء العاملين وفق الإجراءات المحددة في اللوائح المنظمة للعمل.	3.5250
9.	3.7250	74.5	25.669	0.000	12	تقوم لجنة مراقبة المخزون بإجراء فحص دوري لمطابقة الرصيد المسجل في البطاقات بالرصيد الفعلي في المخازن.
10.	21.545	0.000	15	يتم حصر الأصناف الراكدة والمكدسة دورياً وتتخذ الإجراءات النظامية فيها.	3.5000	70
11.	3.7500	75	25.249	0.000	11	يتم اتخاذ الإجراءات النظامية حيال الأصناف المرجعة بناءً على توصيات لجنة فحص مختصة.
12.				يتم إجراء الجرد بشكل دوري بانتظام سنوياً.	4.0000	80
13.				يتم جرد العهد الشخصية والعامة بين الحين والآخر.	3.9000	78
14.	0.000	13		عند اكتشاف حالات الفقد والتلف يتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحققها.	3.7000	74
15.				تتوفر وسائل الأمن والسلامة في المخازن.	3.1250	62.5
16.	4.0000	80	29.484	0.000	5	يتم تحديد قيد الأصناف المستديمة في السجلات الخاصة بها بشكل منفصل عن الأصناف ذات الطبيعة المستهلكة.



17. يتم الاستعانة بوحدة الرقابة الداخلية عند دراسة الاحتياجات السنوية. 18.243 63.5 3.1750 17 0.000

18. تطبق مستويات المخزون (الحد الأدنى، حد الطلب، الحد الأعلى) بشكل سليم لجميع الأصناف. 3.2250 16 0.000 21.204 64.5

جميع فقرات المجال معاً 3.78056 75.61 24.550 0.000

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$

من الجدول (24) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يتم تسجيل المخزون في بطاقات الصنف لدى المخازن بانتظام" وللفقرة السادسة "يتم تسجيل العهد المستخدمة في بطاقات العهدة بانتظام" يساوي 4.325 لكلا الفقرتين حيث إن الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبية 86.5%، قيمة الاختبار للفقرة الخامسة يساوي 43.927 وللفقرة السادسة يساوي 37.045، وأن القيمة الاحتمالية لكليهما (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لتلك الفقرتان زاد عن الدرجة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على الفقرتان.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر "تتوفر وسائل الأمن والسلامة في المخازن" يساوي 3.125 والمتوسط الحسابي لكليهما يساوي 62.5%، وقيمة الاختبار يساوي 17.462 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط الاستجابة لهذه الفقرة زادت عن الدرجة المتوسطة أيضاً وهذا يعني أن هناك موافقة عليها.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.78056، وأن المتوسط الحسابي النسبية 75.61%، قيمة الاختبار 24.550، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلي" دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن الدرجة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال حيث إنه يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون.

نتيجة الفرضية الثانية:

رفض الفرضية القائلة "لا يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلي"، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السليين. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ابوكميل، 2014) من حيث وجود نظام محاسبي جيد في وزارات السلطة الفلسطينية وتوفر اللوائح والقرارات المنظمة لأعمالها، واتفقت أيضاً مع دراسة (عياش، 2014) من حيث تمتع معظم شركات الاتصالات العاملة باليمن بهيكل رقابة داخلية وجيد، واتفقت مع دراسة (Filipiak، 2012) حيث شملت هذه الدراسة التأكيد على الخطوط العريضة للإجراءات الإلزامية في تشغيل الرقابة الداخلية في هذه الوحدات، واتفقت مع نتائج دراسة (مشمش، 2011) من حيث تأثير الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية على مدى تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات بدرجة كبيرة.

الفرضية الثالثة:

"لا توجد أوجه قصور جوهرياً للرقابة الداخلية على المخزون السلي".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (25)

جدول(25)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال

"لا توجد أوجه قصور جوهرية للرقابة الداخلية على المخزون السلعي"

م	الفقرة	المتوسط	المتوسط النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1.		23.064	0.000	10		
						69 3.4500
2.		0.000		18		
						16.670 58 2.9000
3.						10 0.000 23.776 69 3.4500
4.		0.000		6		
						23.500 72 3.6000
5.						16 0.000 17.612 65 3.2500
6.						13 0.000 24.320 68 3.4000
7.						14 0.000 22.080 67.5 3.3750
8.						19 0.000 14.915 52 2.6000
9.						16 0.000 21.837 65 3.2500
10.						15 0.000 20.844 67 3.3500
11.						10 0.000 23.776 69 3.4500
م	الفقرة	المتوسط	المتوسط النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الرتبة
12.						3 0.000 23.344 73 3.6500
13.						8 0.000 21.396 69.5 3.4750
14.						7 0.000 23.369 70 3.5000
15.						4 0.000 26.987 72.5 3.6250
16.		0.000		2		
						33.775 75.5 3.7750
17.						79 3.9500
						1 0.000 38.630
18.						4 0.000 26.053 72.5 3.6250



19. يساعد النظام المستخدم في تحديد الكميات المطلوب شرائها من كل صنف في الوقت المناسب. 3.4750

69.5 23.923 0.000 8

جميع فقرات المجال معاً 3.43 68.6% 23.6 0.000

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$

من الجدول (25) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشر "يساعد النظام المستخدم في تحديد الكميات الموجودة في الرصيد الحالي من حيث العدد والقيمة " يساوي 3.9500 حيث إن الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79%، قيمة الاختبار للفقرة يساوي 38.630 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد عن الدرجة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "توفر الحوافز المعنوية والمادية في مجال الرقابة على المخزون" يساوي 2.600 والمتوسط الحسابي النسبي يساوي 52%، وقيمة الاختبار يساوي 14.915 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جورياً عن الدرجة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة بدرجة منخفضة على هذه الفقرة، وهذا يعني عدم توفر الحوافز المعنوية والمادية في مجال الرقابة على المخزون.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.43، وأن المتوسط الحسابي النسبية 68.6% قيمة الاختبار 23.6، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "لا توجد أوجه قصور للرقابة الداخلية على المخزون السلعي " دال احصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن الدرجة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال حيث أنه لا توجد أوجه قصور جوهرياً للرقابة الداخلية على المخزون السلعي.

نتيجة الفرضية الثالثة:

قبول الفرضية القائلة "لا توجد أوجه قصور جوهرياً للرقابة الداخلية على المخزون السلعي"

وقد اختلف نتيجة هذه الفرضية من نتيجة دراسة (مشمش 2011) والتي أكدت على وجود معوقات فنية وإدارية تعيق عمل الرقابة المستودعية بدرجة متوسطة وليس بدرجة كبيرة.

الفرضية الرابعة:

"لا يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما اذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (26).

جدول (26)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال الجزء الثالث

"يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي"

م	الفقرة	المتوسط	المتوسط النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الرتبة
1.	0.000 4	3.4250	68.5	19.174	3.4250	68.5
2.		19.689	0.000	2	3.4500	69
3.	0.000 3	24.126	3.4500	69	3.4500	69
4.	0.000 1	25.354	3.6750	73.5	3.6750	73.5
5.		18.535	0.000	11	3.1750	63.5
6.	0.000 4	23.277	3.4250	68.5	3.4250	68.5
7.	0.000 8		3.3000	66	3.3000	66
8.	0.000 9		3.2750	65.5	3.2750	65.5
9.	0.000 7	18.695	3.4000	68	3.4000	68
10.		22.617	3.4250	68.5	3.4250	68.5
11.	0.000 9	21.566	65.5	3.2750	3.2750	3.2750
12.	0.000 10	16.830	3.2000	64	3.2000	64
			3.3729	20.9767	46%	0.000

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

من الجدول (26) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "يتم التخلص من الأصناف الراكدة والتي تم الاستغناء عنها بالطرق النظامية" يساوي 3.675 حيث إن الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبية 73.5%، قيمة الاختبار للفقرة يساوي 25.345 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد عن الدرجة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يتم تخزين الأصناف بصورة تتلاءم مع نظام تصميم المخزن" يساوي 3.175 والمتوسط الحسابي النسبي يساوي 63.5%، وقيمة الاختبار يساوي 18.535 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq a$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد عن الدرجة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.3729، وأن المتوسط الحسابي النسبية 67.46% قيمة الاختبار 20.97، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي" دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq a$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن الدرجة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال حيث إنه يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي.

نتيجة الفرضية الرابعة:

قبول الفرضية القائلة "يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي".

وتتفق هذه الفرضية مع دراسة (ابوكميل، 2014) من حيث تطبيق نظام مراجعة داخلية قادر على ضبط الإيرادات والنفقات، وكذلك اتفقت مع دراسة (مشمش، 2011) حيث أنه توجد ندرة إلى حد ما في وجود ظاهر هدر للمال العام، وبذلك تم التأكد من المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي.

تحليل جميع فقرات الاستبانة:

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت الى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (27)

جدول رقم (27)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبانة

الفقرة	المتوسط	المتوسط النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
جميع فقرات الاستبانة	3.5739	71.5	24.385	0.000

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq a$

من جدول (27) يتبين أن المتوسط الحسابي يساوي 3.5739 حيث إن الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.5%، قيمة الاختبار تساوي 24.385، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة احصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq a$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على الفقرات بشكل عام.

النتائج:

- من خلال التحليل الاحصائي لأداة الدراسة فإنه يمكن استنباط الكثير من النتائج المهمة والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
1. توجد رقابة داخلية فعالة على المخزون والمخازن الخاصة بوزارة الصحة تقوم بدورها على أكمل وجه وتطبق السياسات والإجراءات السليمة خلال عملها.
 2. يتم تطبيق دورة مستندية متكاملة للرقابة على المخزون السلعي وذلك بوجود دورة مستندية تمكن من تسجيل العمليات بكفاءة عالية، وتهتم بإجراءات الاستلام والتسليم للمعاملات بشكل سليم وموثق، مع وجود الحاجة الى معالجة بعض جوانب القصور في تطبيق الدورة المستندية.

3. يتم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي، وذلك من خلال الالتزام بالهيكلية المنصوص عليها حيث يتم الحصول على التقارير بشكل مستمر ومنتظم؛
4. لا توجد أوجه قصور للرقابة الداخلية على المخزون السلعي مع ضرورة بيان بعض الجوانب التي قد تؤدي الى حدوث قصور:
5. يتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي مع وجود

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإن الباحث يقترح التوصيات التالية:

1. ضرورة إعطاء اهتمام أكبر بتطبيق الدورة المستندية الخاصة بالرقابة على المخازن، والخاصة باستلام وتسليم الأصناف من وإلى المخازن بشكل تام.
2. ضرورة بشكل أفضل بتطبيق القواعد والإجراءات السليمة للرقابة على المخزون السلعي.
3. الاستعانة بشكل فعال بوحدة الرقابة الداخلية عند دراسة الاحتياجات السنوية.
4. الاهتمام بشكل أكبر بالرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا وتوفير احتياجاتها التي تعينها على أداء عملها على أكمل وجه.
5. تعزيز نظام الحوافز المعنوية والمادية للعاملين في مجال الرقابة الداخلية على المخزون، والعاملين في المخازن، للعمل على زيادة اهتمام هذه الفئات بعملها وزيادة انتمائها للعمل، مما يساهم أكثر في المحافظة على المال العام.

الدراسات المقترحة:

يوصي الباحث بأجراء دراسات عن:

- دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية.
- اثر تكنولوجيا المعلومات في تطبيق قواعد وإجراءات عمل أنظمة الرقابة الداخلية.
- أثر الرقابة الخارجية على الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام.
- دور الرقابة الخارجية المتمثل في ديوان الرقابة المالية والإدارية في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية.

المراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية:

- ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين، (2000). لسان العرب، الطبعة الأولى، بيروت دار صادر للطباعة والنشر.
- ابوكميل، هناء، (2014). تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية، (رسالة غير منشورة)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
- الخطيب، خالد راغب، (2010). الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- الادريسي، مرفت، (2010)، الرقابة على أعمال البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، نسخة الكترونية، (<https://books.google.co.il>).
- الأندلسي، علي، (1983)، الإحكام في أصول الأحكام، الطبعة الثانية، بيروت: دار الأفق الجديدة.
- الخداهش، حسام الدين وصيام ونور، وليد زكريا، عبد الناصر إبراهيم، (2005)، أصول المحاسبة المالية. الطبعة الثالثة. عمان-الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الخطة التشغيلية الصحية، وزارة الصحة الفلسطينية، (2014)، وحدة التخطيط ورسم السياسات.
- الخطة التشغيلية لوزارة الصحة، دولة فلسطين للعام 2013.
- الزماحي، نواف، (2009)، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.



- العبادي، إبراهيم، (2014)، دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، العدد الثاني، يونيو 2014.
- العشي، نور. 2006. "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي"، (رسالة غير منشورة)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
- العلاق، بشير، وشرف الدين، محمود، (2008)، إدارة المواد مدخل إداري ومحاسبي. الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- المدهون، محمد إبراهيم، والعبادلة، أحمد خالد، وعاشور، يوسف حسن، وأبو معمر فارس محمود، (2009)، إدارة الأعمال، الطبعة الثانية، غزة: الجامعة الإسلامية.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. (1429هـ). تخصص إدارة المستودعات الأمن والسلامة. المملكة العربية السعودية. نسخة الكترونية.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. بدون تاريخ. تقنية إدارة المستودعات، إدارة المخزون. المملكة العربية السعودية. نسخة الكترونية.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (بدون تاريخ)، مأمور المستود، الرقابة والتقارير المستودعية "267مدع"، المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة لتصميم وتطوير الناهج.
- النابلسي، محمد، (2008)، العقيدة الإسلامية: أسماء الله الحسنى: "الرقيب". "I".
- النداوي، عبد العزيز، (2010)، إدارة المشتريات والمخازن. الطبعة الأولى.
- الوادي، محمود، وعزام، زكريا، (2007)، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة.
- الوزني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسين، (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثامنة، عمان-الأردن: دار وائل للنشر.
- أبو النور، أنور، (2011)، المحافظة على المال والمرافق العامة، نسخة الكترونية، (<http://www.png.plo.ps>).
- أحمد، عادل. (2014)، دورة معالجة المشكلات المحاسبية في التخزين وتقييم العينات "الالكترونية"، جمهورية السودان. معهد علوم الزكاة.
- آل شيب، دريد كامل، (2012)، مبادئ الإدارة المالية، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- جربوع، يوسف، (2002)، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. الطبعة الأولى، غزة، فلسطين.
- جمعة، أحمد (2009)، التدقيق والتأكد الحديث، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- درغام، ماهر موسى، والبحيصي، عصام محمد، (2013)، محاسبة التكاليف، الطبعة الثانية، الجامعة الإسلامية.
- زعرب، أيمن. 2007. (استغلال الوظيفة في الاعتداء على المال العام)، (رسالة غير منشورة).
- زعرب، حمدي شحدة، (2006)، محاسبة التكاليف مدخل لاتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، غزة: مكتبة أفق.
- ظاهر، أحمد حسن، (2002)، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، عمان-الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.
- عبد الجليل، توفيق، والبدور، خالد، (2009)، المحاسبة الحكومية، غزة: جامعة القدس المفتوحة.
- عبيدات، سليمان، وشاويش، مصطفى، (2009)، إدارة المواد الشراء والتخزين، الطبعة الثانية، عمان: دار المسيرة.
- عياش، عبد الوهاب، (2014)، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، مجلة جامعة الناصر، اليمن، العدد الرابع، يوليو-ديسمبر 2014.
- كرش، عبد الله. 2006. (الرقابة الداخلية على المخازن الحكومية وأثر التنظيم على كفاءتها)، (رسالة غير منشورة)، جامعة صنعاء.
- كلاب، سعيد. 2004. (واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي)، دراسة ميدانية على وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، (رسالة غير منشورة)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية.
- كيسو، دونالد، وويجانت، جيرى، (1999)، المحاسبة المتوسطة (تعريب د.احمد حامد حجاج)، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- مشمش، أشرف. 2011. (الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة وأثرها على ترشيد المال العام)، (رسالة غير منشورة)، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية.
- مصطفى، محمد، (2010)، إدارة المخزون والمواد (مدخل كمي)، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- وحدة نظم المعلومات الصحية الفلسطينية، مايو (2015)، التقرير السنوي: الصيدلة في قطاع غزة، التقارير السنوية (2014).
- ورشة عمل بعنوان الرقابة الداخلية في وزارة الصحة إنجازات وتحديات، الإدارة العامة للرقابة الداخلية بوزارة الصحة، مايو (2010).

- يوسف، عبد الحي، (2001)، الأسس الشرعية في التعامل مع المال العام (ضوابط ومحاذير)، نسخة الكترونية (www.meshkat.net).

المواقع الالكترونية:

- الاقتصاد بعيون الخبراء، http://iraq56.blogspot.com/2011/08/blog-post_252.html
- الجامعة الإسلامية، www.iugaza.edu.ps
- السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة المالية، الإدارات - الإدارة العامة للرقابة الداخلية، www.mof.gov.ps
- المحاسب الأول، www.almohasb1.com
- إدارة المخازن، www.mdcegypt.comp
- دار المشورة، www.darelmashora.com
- مجلة العلوم القانونية بالدول العربية www.droitArab.com
- <http://www.alriyadh.com> معوقات المحافظة على المال العام جريدة الرياض
- منتدى المراجعين الداخليين العرب، معوقات الرقابة الداخلية، www.arabinternalauditors.com
- موسوعة المحاسبة الإدارية، www.abahe.co.uk
- موسوعة النابلسي للعلوم الإسلامية، www.nabulsi.com
- نخبة كتاب المال والاقتصاد، أهداف الرقابة الداخلية، د.جمال شحات، <http://alphabeta.argaam.com>
- هيئة التوجيه السياسي والمعنوي www.png.plo.ps
- وزارة التربية والتعليم، www.mohe.ps
- وزارة الصحة الفلسطينية، www.moh.gov.ps
- وزارة الصحة الفلسطينية، www.moh.gov.pc تقرير-الصيدلة-2014.docx

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ehrhardt, Micael, 2011. **Financial Management: Theory and Practice**. 13th edition.
- Filipiak, Beata, 2012, **Internal Control in Local Government Units in Poland**, Public Administration (16484541); 2009, Vol. 2 Issue 22, p69-75.
- Garrison, Ray, Noreen, Eric, Brewer, Peter. 2013. **Managerial Accounting** 13th edition.
- Render, Barry, stair, Ralph, Hanna, Mehael. 2011. **quantatative analysis for management**. 11th edition.
- Trenerry, Alan, 1999, **Principles of internal control**. 1st published.

